سياسة التحفيز الجبائي كآلية لترقية الاستثمار في الجزائر

Fiscal stimulus policy as a mechanism to promote investment in Algeria

خلاف علام *

جامعة عباس لغرور-خنشلة-

al.khallef@yahoo.fr

تاريخ الإيداع:2022/11/24	تاريخ المراجعة:2023/02/02	تاريخ القبول:2023/02/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة التحفيز الجبائي وأهدافها في استقطاب الاستثمارات وترقيتها، وكذا التطرق إلى مختلف الامتيازات الجبائية والوقوف على شروط فعاليتها والعوامل المؤثرة فيها و دور هذه التحفيزات في تشجيع الاستثمار و في الأخير الآليات المعتمدة للتحفيز الجبائي في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن استقطاب الاستثمار والاستفادة من مزاياه لن يتم ببساطة و سهولة، وإنما هناك اعتبارات وإجراءات لابد من أخذها بعين الاعتبار، وتعد سياسة التحفيز الجبائي ذات الفعالية من أهم الاساليب لجذب وترقية الاستثمار.

الكلمات المفتاحة: التحفيز الجبائي؛ الاستثمار؛ الجزائر.

Abstrect :

This study aims to identify the policy of fiscal stimulus and its objectives in attracting and promoting investments, As well as to address the various fiscal privileges and to determine the conditions of effectiveness and factors affecting the latter and the role of these incentives in the promotion of investment.and finally the mechanisms approved for fiscal stimulus in algeria.

The study concluded that attracting investment and benefiting from its advantages will not be done simply and easily, There are considerations and procedures that need to be taken into consideration, The effective fiscal stimulus policy is one of the most important methods of attracting and promoting investment.

Keywords: fiscal stimulus; investment; Algeria.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

نظرا لأهمية الإستثمار بنوعيه الأجنبي والوطني في ازدهار الحياة الإقتصادية والدافع الأساسي للنمو بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، وهذا من خلال ما يقدمه من مزايا؛ كسد الفجوة التمويلية ونقله للخبرات و التقنية المتطورة والحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل وتوفير موارد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني.

وتسعى معظم الدول الى جذب الاستثمارات وذلك باستعمال مختلف الأساليب والقرارات وتوفير مختلف البيئات وتهيئتها؛ سواء كانت بيئة اقتصادية أو إدارية أو قانونية وتذليل العراقيل والحواجز التي تقف في طريقه .

وفي خضم ذلك قامت العديد من الدول باتباع ما يعرف بسياسة التحفيز الجبائي كأسلوب لاستقطاب الاستثمارات وإغرائها، وهذا الأسلوب يعتبر من العوامل المساعدة على تدفق الاستثمارات ومنه لابد من معرفة طبيعة الحوافز اللازمة والملائمة لتشجيعه .

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي سعت إلى تشجيع وتطوير الاستثمار، وذلك من خلال قيامها بإصلاح سياستها الجبائية عن طريق منح الإعفاءات والتحفيزات الجبائية بوضع قوانين ومراسيم متعلقة بالإستثمار وترقيته وتطويره.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: هل يمكن لسياسة التحفيز الجبائي أن تساهم في ترقية وتشجيع الاستثمار في الجزائر؟.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والالمام بأهم جوانبها نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التحفيز الجبائي؟
- ما هو دور الامتيازات الجبائية في تشجيع الاستثمار؟.
- ماهي الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في دعم سياسة التحفيز الجبائي؟.

أهداف الموضوع: نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مايلي:

- التعرف على سياسة التحفيز الجبائي وأهم أشكالها.
- تبيان أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لترقية الاستثمار.
- الكشف عن دور سياسات التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار.
-توضيح بعض الآليات المعتمدة في الجزائر الداعمة للاستثمار والتحفيز الجبائي.

أهمية الموضوع:

تكتسي أهمية الدراسة من أهميتها، حيث يعد موضوع سياسة التحفيز الجبائي إحدى أهم الوسائل والآليات الكفيلة في تشجيع الاستثمار وترقيته، وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى إلى استقطاب الاستثمار معتمدة في ذلك على عدة آليات للتحفيز الجبائي.

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية السابقة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التحفيز الجبائي.

المحور الثاني: الامتيازات الجبائية ودورها في تشجيع الاستثمار.

المحور الثالث : الآليات المعتمدة للتحفيز الجبائي في الجزائر.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي لسياسة التحفيز الجبائي:

تسعى الدولة إلى زيادة رقعة الاستثمار في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، وذلك عن طريق منح إعفاءات وتسهيلات جبائية خلال العملية الاستثمارية أو ما يعرف بسياسة التحفيز الجبائي.

أولا: تعريف سياسة التحفيز الجبائي :

تعرف بأنها مجموعة من الاجراءات و التسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة من الاعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات و المناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة[1].

عرفت الامم المتحدة الحافز الضريبي بأنه "منح امتياز خاص ينتج عن نفقات عامة – مساهمة مالية – ترتبط بإنشاء او حيازة او توسيع او ادارة او تسيير او تنفيذ او استثمار يقوم به طرف متعاقد او غير متعاقد في اقليمه".[2]

كما أن الحوافز الضريبية "تدابير او اجراءات معينة يتخذها المشرع وفقاً لسياسة ضريبية معينة بقصد منح مزايا و اعتمادات ضريبية لتحقيق اهداف معينة"[3].

و هي عبارة عن: "إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الاجنبي و الوطني، و تدفعه إلى اتخاذ قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز".[4]

ومنه يمكن القول أنه بإمكان أصحاب القرار وضع سياسات ضريبية مختلفة لاستقطاب و تنشيط الاستثمارات بمختلف أنواعه.

ثانيا: مكونات الحو افز الضريبية: من بين أهم مكونات الحوافز الضريبية ما يلي:

1-الإعفاء الضريبي:

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول، وفي بعض الدول الأخرى كالسنيغال يمنح الإعفاء، الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزمنية المحددة إلى أن يصل مجموع أرباحه إلى 100 % من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنته الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي[5].

ويتخذ الاعفاء الضريبي شكلين:

---

[1]- ناصر مراد" الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، دفعة، 1996-1997، ص177.

[2]- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الحوافز) سلسلة دراسات الاونكتاد / الامم المتحدة نيويورك وجنيف، 2004، طبع سويسرا، منشورات الامم المتحدة، طبع في سويسرا ص11.

[3]- وليد صالح عبد العزيز، حوافز الاستثمار وفقاً لأحدث التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص109.

[4]-نزيه عبد المقصود مبر وك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007، ص113.

[5]- طالبي محمد"أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر"مجلة إقتصاديات شمال افريقيا،العدد 06،2009، ص317.

-إعفاء دائم: يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعة من طرف الدولة بغية الاستفادة من الاعفاءات الدائمة مادام سبب الاعفاء قائما، فسقوط سبب الاعفاء يؤدي بالمستثمر إلى فقدان الإعفاء.[1]

-إعفاء مؤقت: يتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب المؤسسة، او إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، وتختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقرره كل دولة، ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا.[2]

2-التخفيضات الضريبية:

هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار جزء من الأرباح والعوائد، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية في شكل نسب معينة من مبلغ الضريبة بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.[3]

3-المعدلات التمييزية : ويقصد بها تصميم عدة معدلات ضريبية بالنسبة لنفس الضريبة ؛ حيث يتم بموجبها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة لقطاعات النشاط الذي ترغب الدولة في تشجيعه، في حين يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي النشطة غير المعنية بالتشجيع، وما على المستثمر أن يختار قطاع النشاط الذي يخضع لمعدل تفضيلي إذا أراد الاستفادة من ذلك الشكل من التحفيزات الجبائية .[4]

4-نظام الاهتلاك :

يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك ، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل. أي كلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياة الاستثمار، كلما أعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة، إذ بفضله تتمكن من دفع ضرائب أقل فضلا عن كونه عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.[5]

5- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة :

وتشكل هذه التقنية وسيلة لإمتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.[6]

ثالثا: التحفيز الضريبي ؛خصائصه وأهدافه: يتميز التحفيز الضريبي بجملة من الخصائص ويسعى إلى تحقيق عدة أهداف:

أ : خصائص التحفيز الجبائي: من بين أهم خصائص التحفيز الضريبي:

1-التحفيز الضريبي إجراء اختياري:

[1] عبد الأمير شمس الدين،الضرائب أسسها وتطبيقاتها العلمية(دراسة مقارنة) ، المؤسسة الجامعية للدراسات، الأردن، ط1، 1987، ص125.

[2] الزين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، ط1، 2012، ص211.

[3] معيفي لعزيز" دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، العدد 2 ،2011 ،ص 62.

[4] زينات أسماء "أثر التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2017، ص 114.

[5] طالبي محمد"أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2009، ص 315.

[6] طالبي محمد"أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر"، نفس المرجع ،ص318.

يمكن القول أن التحفيز الضريبي إجراء اختياري لأن السلطات العامة تترك للمستثمرين حرية الإختيار بين الإستفادة من مزايا التحفيز الضريبي وإقامة مشاريعهم الإستثمارية، أو عدم إقامة هذه المشاريع وبالتالي عدم الإستفادة من المزايا الممنوحة في إطار التحفيز الضريبي، وحرية الإختيار يترتب عليها أي جزاء من الدولة على المستثمرين.

2-التحفيزات الضريبية مبنية على شرط و اقف:

أي أن استفادة أي شخص سواء كان طبيعي أو معنوي من المزايا التحفيزية التي تضعها الدولة يكون إلا بتنفيذ هذا الشرط وهو إقامة المشاريع الإستثمارية في المناطق ووفق حزمة الشروط التي تحددها الدولة .

3-التحفيز الضريبي إجراء هادف:

فالتحفيزات الضريبية الممنوحة من دولة معنية على شكل إعفاءات أو تحفيزات أو تسهيلات تهدف الدولة من وراءها التأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها، لأن الاستثمار يعد العملية الأساس لتحقيق لنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية ويكون ذلك بتحفيز لمستثمرين على إقامة المشاريع الإستثمارية في القطاعات والأنشطة والمناطق التي تسعى الدولة إلى ترقيتها وتنميتها وتطويرها، هذه خاصية تقودنا إلى خاصية أخرى وهي :

4- التحفيز الضريبي ذو مقاييس:

فاستفادة المستثمرين من الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الدولة يكون إلا بالتقيد بشروط معينة تحددها الدولة، فمثلا إذا حددت الدولة أنواع النشاطات الإستثمارية والمناطق المقام فيها الإستثمار للاستفادة من عملية التحفيز الضريبي، فلا ينبغي لمستثمر أجنبي أن يستفيد من هذه الحوافز اذا قام بالإستثمار في هذه الدولة خارج النشاطات والمناطق المحددة للاستفادة من الحوافز الضريبية.[1]

ب: أهداف سياسة التحفيز الضريبي: تسعى الدول من خلال تبنيها لسياسة التحفيزات الضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها نوجزها فيما يلي[2]:

- تشجيع الاستثمار وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية، إذ أن عملية التحفيز الضريبي تشجع على عملية التراكم الرأسمالي الناتج عن انخفاض العبء الضريبي.

- دعم الواردات من المستلزمات الرأسمالية الضرورية لتجسيد عملية التنمية و الإستمرار فيها وذلك بإعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو عن طريق تخفيض معدلات هذه الرسوم عليها.

- زيادة تنافسية السلع الوطنية أمام السلع الأجنبية، حيث أن استفادة المشاريع الإستثمارية من التحفيز الضريبي سوف يجعل من أسعار السلع المصدرة قادرة على المنافسة في سوق التصدير.

- توسيع الوعاء الضريبي، فالتحفيزات الضريبية تمنح عادة بغرض توسيع الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة في المستقبل، والذي يكون بقصد زيادة إيرادات الضرائب الموجهة إلى خزينة الدولة، ولكن هذا الهدف ينبغي أن يرجى تحقيقه في المدى القصير لأن المشاريع الإستثمارية عادة ما تحقق خسائر في السنوات الأولى نشاطها.

[1] -قاشي يوسف "فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية –دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري"مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوقرة بومرداس،2009/2008،ص117.

[2] -قاشي يوسف، نفس المرجع ، ص117-118.

- توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، ويكون ذلك عن طريق زيادة عدد المشاريع الإستثمارية الناتج عن التحفيز الضريبي لبدأ النشاط أو في حالة تقديم تحفيزات عن توظيف أكبر عدد ممكن من اليد العاملة؛

- تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق المختلفة من خلال منح حوافز ضريبية للمشاريع الإستثمارية التي تتم في المناطق النائية و المعزولة، أو تلك المناطق المراد ترقيتها، كما فعل المشرع الجزائري عند تشريع القوانين المتعلقة بترقية وتطوير الإستثمار.

المحور الثاني: الامتيازات الجبائية ودورها في تشجيع الاستثمار:

يشكل الامتياز الجبائي بأشكاله المختلفة أحد أهم العوامل المؤثرة على تشجيع الاستثمار وترقيته، خاصة وأنها تتضمن عدة تسهيلات مقدمة للأعوان الاقتصاديين خلال إقامة مشاريعهم.

أولا: شروط فعالية الامتيازات الجبائية: من بين شروط فعالية نجاح الامتيازات الجبائية نذكر منها:

1- يجب أن تقتصر سياسة الإمتياز الجبائي على أوجه النشاط المفيدة المهمة و الأساسية للمجتمع و لتقدمه الإقتصادي.

2- ينبغي أن تتناسب أهمية الإعفاءات و التخفيضات مع درجة أهمية كل نشاط

3- يجب أن يكون النظام الجبائي على قدر من الأهمية يشعر معه الممول بأي تغيير في عبء الضرائب.

4- يجب أن يكون حجم الامتياز الجبائي هاما بحيث يؤثر في المستثمرين و يشجعهم على الاستثمار.

5- يجب أن تتوافق سياسة الإمتياز الجبائي مع إدارة المؤسسة في توظيف الموارد المالية الناتجة عن تلك المزايا الجبائية في توسيع نشاطها و تحقيق فائض في المستقبل.

6- إعتبار الضريبة جزء من المناخ الإستثماري العام، تتداخل عناصره و تتشابك إلى حد كبير، حيث أن توفير هذه العناصر يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة.

7- تبسيط إجراءات الحصول على الإمتيازات الجبائية، و إعلام المؤسسات بأشكال الإمتيازات و مدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.

8- تأهيل الإدارة بحيث يجب أن تكون كفاءة و نزيهة كما يجب أن تمتلك عناصر قادرة مؤهلة تقوم بواجبها على خير أداء، وتجنبها التكاليف الزائدة و ضياع الوقت

9- تقييم مردودية سياسة الإمتيازات الجبائية و ذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة من خلال معرفة حجم الإستثمارات الجديدة، حجم يد العاملة المستخدمة، حجم رأس المال المستثمر.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإمتيازات الجبائية : تساهم مجموعة من العوامل في التأثير على الإمتيازات الجبائية وتتمثل في :

1- العوامل ذات طابع ضريبي: تتلخص فيما يلي :

1-1- طبيعة الضريبة محل التحفيز: تتحدد الضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها ولهذا فان الاختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يتأتى بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي من حيث قدرته على تحقيق الاهداف المرغوب فيها في حالة ما

[1]-إسحاق خديجة "دور الضرائب في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012/2011،ص ص 45-46.

أخضع لمعدلات ضريبية معينة، ويضاف إلى ذلك ضرورة دراسة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة، وعلى سلوك الاعوان الاقتصاديين.

1-2- شكل الإمتياز الجبائي: يأخذ الإمتياز الجبائي شكل إعفاءات أو تخفيضات، الغرض منها تحقيق جملة من الأهداف المختلفة، فتخفيف تكلفة الاستثمار مثلا، يجب أن لا يكون على حساب قدرة الخزينة العامة على تحمل الاعباء العمومية، لذلك توضع قيود زمنية، مكانية، وكمية ضابطة لشكل التحفيز تضمن توازنه وعدم إضراره بالمصالح العمومية.

1-3- زمن وضع الإمتياز الجبائي: يعتبر عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الضريبي حيث من الضروري قبل تطبيق إجراءات الإمتياز الجبائي ينبغي تحديد الزمن المناسب لها، والفترة الزمنية اللازمة لها لسريانها، والكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة، وتتعدد الآراء فيما يتعلق بزمن التحفيز، حيث يرى البعض أن الوقت المناسب لمنح الامتيازات هي الفترة التي تلي نهاية الأزمات وتسبق مباشرة النهضة الاقتصادية أو الانتعاش الاقتصادي في حين يرى البعض الآخر أن الوقت الملائم لتطبيق التحفيزات، هو مرحلة انطلاق نشاط المؤسسة مع ضرورة تماشي هذه التحفيزات مع برنامج المؤسسة واستراتيجيتها في النمو.

1-4-مجال تطبيق الإمتياز الضريبي: للحوافز الضريبية اطار عملي لابد من تحديده بعناية حتى لا تكون له انعكاسات سلبية على السياسة الاقتصادية للدولة، ويتمثل هذا الاطار بشكل عام في الاستثمارات المنتجة التي لها قدرة قوية على تحقيق نتائج ايجابية تساهم في تحقيق وضعية اقتصادية واجتماعية أفضل، وفي المؤسسات التي تخدم الاقتصاد الوطني، حتى وإن كانت لا تحقق ارباحا مالية، مثاله المؤسسات التي تشغل نسبة عالية من نسبة اليد العاملة.[1]

2-العوامل ذات الطابع غير الضريبي:

2-1-العنصر الإداري:

تتوقف فعالية الإمتيازات الجبائية بعملية تفسير القوانين التي تنظمها و كيفية تطبيقها بإتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من سياسة الإمتياز ومتابعة تنفيذها، و يرتبط نجاح تلك السياسة بكفاءة الإدارة التي يمكنها الموازنة بين النفع العائد للمجتمع من السياسة الإقتصادية المحددة و الخسارة التي تتحملها الدولة جراء فقدانها لحصيلة الضريبة، و على هذا الأساس تشكل طبيعة المعاملات الإدارية من العوامل المؤثرة على فعالية سياسة الإمتياز، بحيث نجد أن تطهير الإدارة من العراقيل و البيروقراطية و المحسوبية و الرشوة تعمل على التأثير في إتخاذ قرار الإستثمار، و من ثم المساهمة في إنجاح سياسة الإمتياز الجبائي .

2-2- العنصر التقني:

تعتبر البنية الإقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع إستثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار، ومن ثم المساهمة في إنجاح سياسة الإمتياز الجبائي، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة، بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الإتصال و التموين العام يكون لها الحظ الكبير في جذب المستثمرين الخواص ،

[1] -بوشاشي بوعلام،المنير في المحاسبة العامة، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،ط1، 1992،ص47.

أما في حالة العكس تكون فرص نجاح سياسة الإمتياز ضعيفة، لذا قبل وضع أي إجراء تحفيزي، يجب توفير الهياكل القاعدية الضرورية للإستثمار .

2-3- العنصر السياسي:

يعتبر الوضع السياسي للدولة من أهم إنشغالات المستثمر، إذ يعمل الإستقرار السياسي على تشجيع الإستثمار و من ثم إنجاح سياسة الإمتياز الجبائي، أما في حالة غيابه فإن نسبة المخاطرة ستزيد من حيث الخسارة للمشروع، ومن ثمة عدم فعالية سياسة الإمتياز الجبائي .

2-4- العنصر الإقتصادي:

ونقصد به الوضعية الإقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الإستثمار من خلال سياسة الإمتياز الجبائي، و في هذا المجال يبحث المستثمر على الوضع الإقتصادي المشجع، و يتجسد ذلك بتوفير أسواق كافية، وجود شبكة إتصالات متطورة، وجود مصادر كافية للتموين بالمواد الأولية، توفير اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الإقتصادية و المالية مع الخارج و كذا إستقرار العملة، و وجود سياسة مرنة للأسعار و الإئتمان.[1]

ثالثا: دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار : تعمل التحفيزات الجبائية على تشجيع الاستثمار من خلال[2]:

- تشجيع المستثمرين على إقامة مؤسسات استثمارية جديدة في البلاد، أو استمرار القائم منها وتوسعه .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية، سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة، حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية .
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلا من تحويلها إلى الخارج .
- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الإستثمارات كثيفة العمالة، وذات تكنولوجيا متقدمة، مما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين والحد من مشكلة البطالة .
- تشجيع الاستثمارات الاجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع .

[1] - يحي لخضر"دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب)"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007/2006،ص ص36-37.

[2] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الإقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية،مصر،2007،ص 119.

المحور الثالث : الآليات المعتمدة للتحفيز الجبائي في الجزائر:

لقد اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات والآليات لدعم سياسة التحفيز الجبائي وتنمية وتشجيع الاستثمار وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

حلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وأنشئت حسب نص المادة 06 من الأمر 03/01[1]، ومن مهام الوكالة مايلي[2]:

- تسجيل الاستثمارات.

- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.

- ترقية الفرص والامكانيات الاقليمية.

- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

- الإعلام والتحسيس في لقاءات العمال.

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

[1] بودالي محمد، بن حميدة هشام"أثر التحفيز الجبائي على الاستثمار والتشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(دراسة مقارنة بين ولايتي البويرة وبومرداس)" ، مجلة دراسات جبائية، المجلد04،العدد01، 2015،ص63.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/10/12 متوفر على الموقع:https://www.andi.dz

وتتمثل الإمتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حسب الجدول التالي:

جدول رقم(01): الإمتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

<table>
<tr><th colspan="2">1-مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:</th></tr>
<tr><td>مرحلة الإنجاز :
أ)الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .
ت) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
ث) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
ج) تخفيض بنسبة % 90 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
ح) الإعفاء لمدة عشر (10)سنوات من الرسم العقاري على الملكيا ت العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء .
خ) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.</td><td>مرحلة الإستغلال:
لمدة ثلاث (3)سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.
أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) .
ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP) .
ت- تخفيض بنسبة% 50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.</td></tr>
<tr><th colspan="2">2-مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أو التي تخلق فرص عمل</th></tr>
<tr><td colspan="2">أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.</td></tr>
<tr><th colspan="2">3-المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني</th></tr>
<tr><td>مرحلة الإنجاز:
-كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز ؛
- منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.</td><td>مرحلة الاستغلال:
- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات،
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،</td></tr>
</table>

المصدر: معلومات محصل عليها من موقع وكالة ANDI بتاريخ 2022/10/28 متاح على الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes -d- avantages

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:

وهي هيئة عمومية، أنشئت بموجب الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جويلية 1996، كلفت بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات، وهو جهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ما بين (19-35سنة) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، كما يضمن الجهاز المرافقة وتمويل المؤسسة وتوسيعها.[1]

ومن بين مهام الوكالة نذكر[2]:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستشارية.

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائدفي حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- متابعة الاستثمارات المنجزة ومساعدة الشباب ذوي المشاريع عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم،

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل و/ أو برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين الخواص أو العموميين.

- مساعدة وتكوين مميز للشباب صاحب المشروع، من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل.

ويمثل الجدول التالي الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية (ANSEJ):

[1] المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جويلية 1996، ويتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996.

[2] نورالدين الشاذلي، هاجر ختال"النظام القانوني للاستثمار في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ "، مجلة المفكر،فيفري2016،ص ص112،111.

جدول رقم(02): الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية (ANSEJ):

مرحلة انجاز المشروع	مرحلة استغلال المشروع
-الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي. - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات. - تطبيق نسبة منخفضة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.	-الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات 6 سنوات، أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ انجازها. - اعفاء كامل لمدة 3 سنوات ، 6 أو 10سنوات حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول. - عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة؛ - عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة، والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها . - بعد الانتهاء من فترة الإعفاءات يستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات IBS أو الضريبة على الدخل الإجمالي IRG حسب الحالة، وكذا الرسم على النشاط المهني TAP وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما مايلي: * السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70% . * السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة50% . *السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة25%.

المصدر: معلومات محصل عليها من موقع وكالة ANSEJ بتاريخ 2022/10/03 متاح على الرابط:https://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utiles

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسسير القرض المصغر، وتشكل هذه الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة.[1]وتتمثل مهامها فيما يلي[2]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.

- دعم ،توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم .

[1] قريشي هاجر، عزي فريال منال"دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر-إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات ANDI،ANSEJ،ANGEM"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد04، العدد01، 2020، ص34.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/09/29 متاح على الرابط: https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions

- إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة.

- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج .

- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد .

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل .

- تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.

- التكوين المستمر للموظفين المسؤوليين بتسيير الجهاز .

وفي هذا الجدول نحاول إيجاز الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية ANGEM كما يلي:

جدول رقم (03): الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية ANGEM

الامتيازات الجبائية
*إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
* إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث) 3)سنوات.
* تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
*إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
*يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
*تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي :
-السنة الأولى من الإخضاع الضريبي : تخفيض بنسبة 70٪.
-السنة الثانية من الإخضاع الضريبي : تخفيض بنسبة 50٪.
-السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي : تخفيض بنسبة 25٪.

المصدر: معلومات محصل عليها من موقع وكالة ANGEM بتاريخ 2022/10/03 متاح على

الرابط:-https://www.angem.dz/ar/article/aides -et- avantages-accordes- aux-beneficiaires -du- micro-credit/

الخاتمة :

يعد الاستثمار أحد أهم الوسائل التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومما لاشك فيه التنافس الشديد بين الدول سواء المتقدمة أو النامية، لما له من نتائج ايجابية حيث يعد من بين أهم مصادر التمويل ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى القضاء على مشكلة البطالة من خلال توفير مناصب الشغل .

واستقطاب الاستثمارات وترقيتها ليس بالأمر السهل، فلابد من توفير المتطلبات اللازمة له من حيث الاجراءات الادارية وتوفير الاستقرار السياسي والقوانين والحوافز المشجعة له.

تعد التحفيزات الضريبية أحد أهم الأدوات التي تدفع وتساهم في زيادة الانشطة الاستثمارية خاصة إذا استخدمت بكفاءة ، كما أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار والتحفيزات الجبائية، حيث كلما زادت وتوفرت الحوافز الجبائية كلما زادت الأنشطة الاستثمارية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تشجيع المستثمرين ومساعدتهم ، فقد أنشأت عدة هيئات ووكالات مثل ANGEM و ANSEJ و ANDI و ANGEM وغيرها من الآليات والتي من خلالها تم تقديم تحفيزات جبائية متعددة لتطوير وتشجيع الاستثمار بالجزائر .

ومما سبق يمكن أن نستنتج مايلي:

- للسياسة الجبائية دور هام في النشاط الإقتصادي.
- الضرائب من أهم مصادر الحصول على الموارد المالية للدولة.
- تساهم الضرائب التحفيزية في جذب وتشجيع الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية.
- التحفيز الجبائي بما يتضمنه من تسهيلات وامتيازات يؤثر على قرارات المستثمرين.
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تم منح مجموعة من الحوافز الضريبية من قبل المشرع الجزائري بغية تشجيع الاستثمار.
- نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية عاشتها الجزائر؛ سارعت إلى إنشاء عدة هيئات ووكالات لدعم الاستثمار.
- تساهم سياسة التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار وهي وسيلة مكملة للوسائل الأخرى والبيئة الاستثمارية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

01- وليد صالح عبد العزيز، حوافز الاستثمار وفقاً لأحدث التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

02 - نزيه عبد المقصود مبر وك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1 ، 2007.

03 - بوشاشي بوعلام،المنير في المحاسبة العامة ، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،ط1992،1.

04- عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها وتطبيقاتها العلمية(دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، الأردن، ط1، 1987.

05- الزين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، ط1، 2012.

ثانيا:الرسائل والأطروحات:

06- ناصر مراد" الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، دفعة ، 1996-1997.

07- قاشي يوسف "فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية –دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمدة بوقرة بومرداس،2009/2008.

08- إسحاق خديجة"دور الضرائب في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة الجزائر)"، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان،2012/2011.

09- يحي لخضر"دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب)"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2006.

ثالثا: الملتقيات:

10- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الحوافز) سلسلة دراسات الاونكتاد / الامم المتحدة نيويورك وجنيف، منشورات الامم المتحدة، طبع في سويسرا ، 2004.

رابعا: المجلات:

11- طالبي محمد"أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر"، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06،2009.

12-معيفي لعزيز" دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، العدد 2 ،2011 .

13- زينات أسماء "أثر التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2017.

14-بودالي محمد، بن حميدة هشام"أثر التحفيز الجبائي على الاستثمار والتشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(دراسة مقارنة بين ولايتي البويرة وبومرداس)" ، مجلة دراسات جبائية، المجلد04،العدد01، 2015.

15- نورالدين الشاذلي، هاجر ختال"النظام القانوني للاستثمار في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ "، مجلة المفكر،فيفري2016.

16- قريشي هاجر، عزي فريال منال"دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر-إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات ANGEM،ANSEJ،ANDI"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد04، العدد01، 2020.

خامسا: النصوص القانونية:

17- المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جويلية 1996، ويتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996.

سادسا: المو اقع الالكتورنية:

18- https://www.andi.dz:

19- https://ww.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions

20-https://www.andi.dz/index.php/ar/regimes -d- avantages

21-https://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utiles

22-https://www.angem.dz/ar/article/aides -et- avantages-accordes- aux-beneficiaires -du- micro-credit-/